



كويتي  
حدا عالي والأير

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

عدد: ١١١ / التحكيم / ٢٠١١

تتلقت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المعمود وعضوية كل من السادة القضاة جعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بيان ومحمد صائب القشيري وعبد صالح الشيمي وميخائيل شمشون قيس كوركيس وحسين عباس أبو الحسن وماسي المعموري المأذونين بالقبضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعي - / علي جاسم محمد الفريدي - وكيله المحامي علي صكر جاسم .  
التميز عليه - المدعي عليه - / رئيس مجلس محافظة كربلاء المقدسة / افضة  
توظيفته وتعيينه بالموظفان المحققان خليل عبد الحسن  
وطالب عزف صالح .

الاعتراض

دعي المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري ان المدعي عليه / إضافة لتوظيفته قد أصدر قراراً بالتعدي (١٥٢) في ٢٠١٠/٨/٣١ يقضي بإعقاله من منصبه (كمدبر علم شرطة محافظة كربلاء المقدسة) وان المجلس لم يستد في أي من الأسباب التي أوردها الفقرة (٨) من المادة (٧) من قانون المحافظات غير المنتظمة بالقيم رقم (٦١) لسنة ٢٠٠٨ كما انه لم يتقيد بأحكام المادة (٣٧) من نظام المجلس الخاص بالمحافظة . تقدم المدعي لدى المدعي عليه / إضافة لتوظيفته بتاريخ ٢٠١٠/٩/٨ وسجل بعده وارد (١٥٩٦٦) في ٢٠١٠/٩/١٠ . قدم المدعي دعواه أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٨ طلباً بإلغاء القرار الصادر من مجلس محافظة كربلاء برقم (١٥٢) المؤرخ في ٢٠١٠/٨/٣١ وإعادته لمنصبه كمدبر علم شرطة كربلاء المقدسة ، ونتيجة لمرافعة الضرورية الطليبة قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٦ الحكم برد دعوى المدعي ذلك ان دعواه لا أساس قانوني لها . طعن التميز (المدعي) بحال الحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالتحضه التمييزية المؤرخة ٢٠١١/١١/٢٨ طلباً تلغضه للأسباب الواردة فيها .

كوت ماري عراقي  
حدا حدای با آیری نیتتیا حدای



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١١/التحكيمية/التميز/٢٠١١

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم خارج المدة القانونية للحكم المطعون فيه تان له صدر بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١١ ويخبر التميز ميلاً به لسبق تيلغه بموعد إصداره وطعن فيه ونفع ترسم طنه بتاريخ ٢٨/١١/٢٠١١ وحيث ان مدة الطعن هي ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ بالقرار أو اعتماده مبلغاً استناداً لأحكام المادة (٧/ثانياً/ب) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٩ فتكون مدة الطعن قد انتهت بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١١ وحيث ان المسددة المعهنة لمراجعة طرق الطعن في الأحكام والقرارات حتمية يلزب على عدم مراعاتها أو تجاوزها سقوط الحق في الطعن ونقض المحكمة من تلقاء نفسها بريد عريضة الطعن اذا حصل بعد القضاء بمدد القانونية استناداً للمادة (١٧١) من قانون المرافعات المدنية ، عليه أسرد رد الطعن التمييزي وتحصيل التميز رسم التميز وصدور القرار بالاتفاق في ١٩/١٢/٢٠١١.

  
العضو  
منشدت المحمود

  
العضو  
جففر تاسر حسين

  
العضو  
أكرم شاه مبد

  
العضو  
أكرم احمد يابان

  
العضو  
محمد صائب التالبيدي

  
العضو  
عزود صالح التميمي

  
العضو  
ميثالبين شمشون أمين كوركيس

  
العضو  
حسين أبو السعيد

  
العضو  
سامي الخزازلي